الأمم المتحدة

S/2000/781

مجلس الأمن

Distr.: General
9 August 2000

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ فُرضت على العراق عقوبات شاملة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) وحظرت هذه العقوبات على العراق، من بين أمور أخرى، جميع أنواع الصادرات وجمدت أرصدته في الخارج و لم تسمح للعراق بتوفير الأموال لشراء الغذاء والدواء ناهيكم عن دفع اشتراكاته للمنظمات الدولية التي هي عضو فيها.

وبالنظر لعدم قدرة العراق على دفع اشتراكاته بالعملة الصعبة لعدم وجود موارد مالية لديه بسبب الحظر الشامل المفروض عليه، فقد تجاوزت اشتراكات العراق المستحقة في ميزانية الأمم المتحدة النسبة المحددة في المادة (١٩) من الميثاق، كذلك تراكمت اشتراكات العراق المتأخرة في ميزانيات منظمات عديدة منها منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC). وبالنسبة لاشتراكات العراق في ميزانية الأمم المتحدة، يقوم العراق بشكل دوري منذ عام ١٩٩٤ بتقديم طلبات إلى لجنة الاشتراكات من أجل استثناءه من إجراءات المادة (١٩) من الميثاق لحين رفع العقوبات، أو دفع اشتركاته بالعملة المحلية مثلما كان عليه الحال لغاية عام ١٩٩٢، إلا أن دولة معروفة عضو في لجنة الاشتراكات كانت تقف ضد هذه الطلبات لأسباب سياسية، وآخر طلب تقدم به العراق إلى لجنة الاشتراكات كان بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (الوثيقة A/C.5/53/28) حيث جرت مناقشته في الدورة الاستثنائية للجنة الاشتراكات المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ وقد ذكرت اللجنة في الفقرة ٦٤ من تقريرها (الوثيقة A/53/11/Add.1) الآتي:

”بالإضافة إلى ذلك جرت مناقشات حول ما إذا كان بالإمكان دفع الأنصبة المستحقة على العراق من مبيعات النفط العراقي، على غرار ما تم في لجنة التعويضات وبرنامج النفط مقابل الغذاء. وارتأى بعض الأعضاء أن هذه الإمكانية جديرة بالدراسة“.

100800 100800 00-59925 (A)

واستنادا إلى هذه التوصية وجّه السيد وزير الخارجية في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة رجا فيها النظر في إمكانية تسديد متأخرات العراق للمنظمة الدولية من عوائد النفط العراقي المصدر بموجب مذكرة التفاهم وبرنامج النفط مقابل الغذاء. وأجاب الأمين العام برسالته المؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بأن الموضوع ليس من اختصاصه بل من اختصاص مجلس الأمن.

وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وجّهنا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2000/7) رجونا فيها أن ينظر مجلس الأمن بشكل عاجل في الموضوع وأن يوافق على تخصيص مبلغ (٢٤) مليون دولار من حساب العراق المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٠) ومذكرة التفاهم المؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، وتحديدا من حسابي ٥٣ في المائة و ١٣ في المائة لدفع اشتراكات العراق المتأخرة في ميزانية الأمم المتحدة وفي ميزانية منظمة الدول المصدرة للنفط، وخلال جلسة مشاورات المجلس يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ نظر المجلس في طلبنا وأبدى عدد كبير من أعضاء المجلس تأييدهم للطلب، وتحفظت دولة واحدة هي الولايات المتحدة متذرعة بأن عائدات البرنامج مخصصة للأمور الإنسانية والتعويضات وبقية أبواب الصرف المذكورة في القرار ٩٨٦ (١٩٩٠) فقط.

وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وجّهنا رسالة أخرى إلى رئيس مجلس الأمن (S/2000/302) طلبنا فيها أن يتم استقطاع اشتراكات العراق من الحساب الفرعي ٢,٢ في المائة من حساب العراق، وهو الحساب المخصص للأغراض الإدارية والتشغيلية وفيه فائض مالي يتجاوز (٢١٢) مليون دولار.

وأجرى رئيس مجلس الأمن لشهر أيار/مايو مشاورات ثنائية بشأن هذا الطلب وأبلغنا بعدم حصول توافق بين أعضاء المجلس على دفع اشتراكات العراق من الأموال المتجمعة في حساب ٢,٢ في المائة. وعلمنا أن الولايات المتحدة هي التي اعترضت على هذا المقترح.

وبالنظر للأهمية الفائقة التي يوليها العراق لدفع مستحقاته المتأخرة في المنظمات الدولية، وبالذات الأمم المتحدة، لذا نرجو أن ينظر مجلس الأمن من جديد في طلب العراق المشروع بدفع مساهماته المالية في المنظمات الدولية من خالص أمواله المتراكمة في حساب ٢,٢ في المائة سيما وأن سداد العراق لاشتراكاته المستحقة للأمم المتحدة سيساعد على تخفيف الأزمة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة.

إن إصرار الولايات المتحدة في السابق على رفض طلب العراق المشروع هذا إنما يعكس مدى الصلف والتعسف الأمريكي الذي يجافي كل منطق. وحسب إحصائية المشرف

المالي لحساب العراق في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، فإن من أصل ٢٩,٧ مليار دولار متحققة من بيع النفط العراقي ضمن البرنامج منذ بدء العمل به في نهاية عام ١٩٩٦، فإن ٨,٩ مليار دولار ذهبت للتعويضات و ٦٣٤ مليون دولار ذهبت للنفقات الإدارية والتشغيلية (حساب ٢,٢ في المائة) و ٢١٥ مليون دولار لحساب اللجنة الخاصة المقبورة (حساب ٠,٨ في المائة)، وأن عدة مئات من ملايين الدولارات فائضة ونائمة في حساب النفقات الإدارية والتشغيلية وحساب اللجنة الخاصة المقبورة، فلماذا لا تسمح الولايات المتحدة للعراق بدفع اشتراكاته للأمم المتحدة من هذه الأموال العراقية؟ ولماذا يتم دفع ٨,٩ مليارات دولار لصندوق التعويضات وتحرم الأمم المتحدة من مستحقاتها المتأخرة على العراق وهي أقل من (١٣) مليون دولار؟

أرجو أن ينظر مجلس الأمن في طلب العراق المشروع هذا في أقرب جلسة ممكنة.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد حميد حسن

السفير

الممثل الدائم